

اي بل يجوز اقامة الثاني والثالث ايضا اذا اظهر المقصود
 ولم يحصل لبس فنقل ابن ابي ابي وابن
 هشام الخزازي واعاد ذكر ثانيا وان تقدم لاجل
 الرفع عليها فنقول وليس كما زعموا من منع اقامة
 الثالث مقام الفاعل بل يجوز اقامته مقامه ولا
 يمتنع عند ظهور المعنى وعدم اللبس فنقلهم الاتفاق
 غلط منهم ج وقوله فقد نقل غيرها من عمل لقوله
 وليس كما زعموا بل هو حاصل لبس من مقابل لقوله
 بشرط ان لا يحصل لبس فله تقول قلت زيدا
 عمروا لانك اسر المعنى ج لان الاصل ظننت عمروا
 زيدا فالظنون انه زيد هو عمرو ومما قامه عمرو
 يصير المظنون زيدا نه عمرو وكذا فيما بعد وليس هذا
 مقصود المتكلم وما سوي انما يب انما لم
 موصول مبتدأ بين على السكون في محل رفع وسوي
 ظرف متعلق بحذف صلة لما والثاني مضاف اليه
 وما جار مجرور متعلق بيان ما وجهه علقا من
 الفعل المبني للمفعول ولبيب الفاعل سلمة ما لا محل
 لها من الاعراب وبالرفع جار مجرور متعلق بقوله
 علقا وانصب مبتدأ له جار مجرور متعلق بحذف
 خبره ومحققا حال من الخبر زيدا والتقدير والذين
 استقرت سوي انما يب ما علقا اي من الانفاذ
 التي

التي علقنا بالرفع وهو الفعل كاعطى وخوها النسب
 كماين له في حال كونه محققا له وحاصل معنى
 ذكر ان الباقي من الفاعيل التي نقلت بالفعل
 بعد اقامة واحد منها مقام الفاعل يكون النسب
 محققا وثابتا له فكان الفعل يرفع فاعلا واحدا
 كذلك يكون الثاني عنه مفعولا واحدا وما بقي يكون
 منصوبا فلو كان للفعل مفعولات انما تدرج
 على ما قبله ونصبنا الباقي وهذا نصبه بالفعل
 ارفع للثاني عن الفاعل بعد بناءه لان للمفعول
 فيكون نصبه مجزءا او منصوبا به في حال كونه افعلا
 للفاعل قبل بناءه للمفعول فيكون مستصفا في ذكر
 مذهبنا اصحهما الاول وسوي لسبويه انه تشبيه
 يسهل لان به المفعول الثاني في باب ظن زيادة
 على ما ذكره فيما تقدم ان لا يكون جملة فان كانت
 جملة امتعت اثنائه مطلقا حصل لبس ام لا
 اشتغال العامل عن المفعول اي اشتغال بالهمل في
 غيره عن العمل فيه كما سياتي في كلامه والمرد بالفاعل
 هنا ما يجوز علمه فيما قبله كالفعل المتصرف نحو قوله
 زيدا ضربته وهم افعال نحو قوله زيدا ضاربه عمرو
 ولم الفعل نحو قوله الدرهم انا مطلقا دون الصفة
 الشهيرة والمصدر ولم الفعل والرف لان لا يكون مفردا